



Distr.
GENERAL

E/CN.4/1985/41
1 February 1985
ARABIC
Original: ENGLISH

الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون
البند ٥ من جدول الأعمال

مسألة حقوق الانسان في شيلي

مذكرة من الرئيس

١- عين رئيس لجنة حقوق الانسان في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٣ القاضي راجسومر لايه (موريشيوس) مقررا خاصا معنيا بحالة حقوق الانسان في شيلي .

٢- وفي ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وجه القاضي لايه الى رئيس اللجنة الرسالة التالية :

"لقد كانت التزاماتي حتى وقت قريب جدا ، تسمح لي رغم ثقلها ، بأن أكرّس لولائي كمقرر خاص معني بحالة حقوق الانسان في شيلي ، الوقت والعناء اللذين تطلبهما حتما مثل هذه الولاية الحساسة . ولهذا السبب استطعت ان أقدم الى الجمعية العامة لمدة عامين متتالين ، والى لجنة حقوق الانسان في شهر آذار/مارس من هذا العام ، تقارير أرجو ان تكون مستفيضة ومدعمة بالوثائق كما ينبغي ، وانني لعلى ثقة من ان الجمعية العامة واللجنة تستطيعان الاعتماد عليها بكل أمان ."

غير ان اعتبارين قد حملاني الى التفكير في استصواب ان أتخلى عن ولايتي هذه وان أطلب بصورة ملحة تعيين خليفة لي . أولا ان الحالة في شيلي قد تفاقمت بشكل ملحوظ في هذا العام ، وخاصة منذ الشهر الماضي عندما أعيد اعلان الأحكام العرفية بالإضافة الى والتي الطوارئ المتزامنتين والقائمتين . وهذا التطور الخطير ودراسة التدابير القانونية وغير ذلك من التدابير المتعلقة به من شأنهما ولا شك ان يتطلبان مني المزيد من العناء والوقت أكثر مما استطيع ان أقدمه في حدود المعقول .

وثانيا ، فان التزاماتي المتزايدة في بلدي وخارجه لم تعد تسمح لي بأن أكرّس لولائي ما تتطلبه من وقت وعناية واهتمام . ولن يكون من الانصاف لي أو للولاية التي تسود الجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان - وهذا أمر أهم - الاعتماد عليها ، ان استمر في الاضطلاع بولائي هذه . وفي هذه الظروف قررت ان أستقيل من هذه الولاية اعتبارا من اليوم الذي تنهي فيه الجمعية العامة نظرها في تقريري (A/39/361)، أي اعتبارا من يوم ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ."

ولقد انتهت الفرصة في غضون هذا الاسبوع ، وبمساعدة فعالة جدا من الامانة العامة ، لجمع معلومات مدعمة بما يلزم من وثائق مناسبة ٠٠ ونظرًا لقصر الوقت الذي يتبعين فيه على خليفتي ان يقدم تقريرا الى اللجنة ، فانكم تدركون ، سيدى الرئيس ، ان هناك حاجة ملحة جدا لتعيينه . واني آسف لقراري هذا الذي وضعكم ووضع اللجنة في مأزق حرج . واني أرجو مع ذلك ان تقدروا ، سيدى الرئيس ، وان تقدر اللجنة الدواعي التي حدث بي الى الاستقالة ، وانكم ستقبلوا اعتذاري .

وختاماً أودّ ياسيادة الرئيس ، ان أعرب عن امتناني لما حظيت به دائمًا من تأييد كل من الجمعية العامة واللجنة ، والمساعدة السخية التي قدمها لي الامين العام المساعد ، السيد كورت هيرندل وموظفوه " .

٣- وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، أخبر رئيس اللجنة القاضي للاه ، بأنه نظرًا للاعتبارين المقدمين في الرسالة ، فلا خيار له سوى قبول الاستقالة . وأعرب باسم اللجنة عن خالص تقديره للطريقة الممتازة التي اضطلع بها القاضي للاه بولايته .

٤- وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وجه القاضي للاه رسالة أخرى إلى رئيس اللجنة يقترب فيها ان تعرض الوثائق التالية على اللجنة عندما يتم النظر في البند المتعلق بحالة حقوق الإنسان في شيلي أثناء الدورة الحادية والأربعين للجنة : تقرير المقرر الخاص الى الجمعية العامة (A/39/631) ، وبيان المقرر الخاص بعرض التقرير أمام اللجنة الثالثة في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، وقرار الجمعية العامة ١٤١/٣٩ بشأن حالة حقوق الانسان وال Liberties الأساسية في شيلي . وقرر الرئيس بخصوص هذا الاقتراح اصدار مذكرة منفصلة (E/CN.4/1985/38) .

٥- وقرر الرئيس ، على اثر المشاورات التي أجراها مع أعضاء مكتب اللجنة ، ووفقاً للممارسات المتبعة ، تعيين الاستاذ فرناندو فوليyo خيمينيز (كاستاريكا) بوصفه المقرر الخاص للجنة المعنى بحالة حقوق الانسان في شيلي ، وذلك اعتباراً من ١ شباط/فبراير ١٩٨٥ .
